بحرا الضياء

العدد ٣٤٥ - الأحد ١٩ آذار ٢٠٠٦م- ٦٧٥٥ آ

صلاح زينل

التصدي الرادع للإرهاب أولى ركائز دولة القانون

حميد الموسوي

بتصاعد وتيرة الإرهاب، وتنوع وتعدد أساليبه، واتساع رقعة دائرته، وهذا الارتفاع المهول في عديد ضحاياه والطريقة الوحشية التي ينفذ بها الساديون جرائمهم البشعة، يكون صبر العراقيين قد قارب على النفاد.

مع إن هذا الشعب المكافح لا يزال متماسكا ورابط الجأش ويمارس عمله اليومي بشكل طبيعي متحديا الإرهاب ووسائله الخسيسة والتي لجأت مؤخرا الى إشعال حرب أهلية بصبغة طائفية بعدما عجزت كل أعمال التخريب والابادة عن تحقيق الأهداف التي رسمتها نفايات السلطة المقبورة بتعاونهم مع التكفيريين والمتشردين.

إن الوقائع تؤكد أن الأعمال الإرهابية التي تجري على الساحة العراقية ليست طائفية بقدر ما تحمله من أغراض سياسية الغاية منها ايقاف التوجه الديمقراطي في بناء الدولة العراقية الجديدة. ومهما تجلببت باسمال طائفية، أو لبست لبوسا وهميا، وبكل ما تحمله من شعارات زائفة فقد تكشفت للقاصي والداني نواياها الشريرة ومن يقف وراءها. ولعل ما جرى في الأيام القليلة الماضية من اغتيالات لشخصيات رسمية ودينية، واستهداف تجمعات سكانية، وابادة أسر بكاملها، وتهجير لعوائل من مناطق سكناهم، وتفجير الجوامع والكنائس والحسينيات والأضرحة المقدسة، يفسر الطبيعة الإجرامية لهذه النفايات البشعة، وينم عن إيغال شاذ برغبة القتل البربري والتخريب الهمجي التي ترتبت عليها زمرة المنظمة السرية لدولة البعث ومؤسساتها الظلامية وأقبيتها الوحشية. فالمتتبع لما يجري في العراق من تصاعد مرعب في احصائيات الضحايا وبرنامج الإبادة الجماعية الممتدة منذ ثلاث سنوات يدرك هول الجريمة، جريمة الإبادة البشرية التي تجاوزت حدود الإبادة بالكوارث الطبيعية على الإطلاق، حيث تشير التقارير الطبية والاعلامية الى أن ما بين "٨٠٠ - ١٢٠٠" جثة تودع في الطب العدلي في بغداد فقط كل شهر خلال العام الماضي وهذه الجثث عليها علامات إطلاق الرصاص أو شظايا. كما تتناقل وكالات الأنباء يوميا وتفصيليا أعداد الذين يقتلون بالعشرات وهم أما عمال بناء أو متسوقين أو عمال صيانة وتنظيف أو غيرهم من الشرائح التي لا ترتبط بالحكومة، مضافا اليها أعداد من الشرطة والحرس الوطني.

أما إحصائيات وزارة الدفاع الأميركي فقد ذكرت بأن عدد القتلى من المدنيين العراقيين خلال هذه الفترة،التي أعقبت سقوط النظام، قد جاوز الـ "٣٢٠٠٠" إثنين وثلاثين ألف مواطن عراقي مدني. إن الذين عاصروا سلطة البعث منذ انقلابهم الأسود في عام ١٩٦٣ وما أعقبها من أحداث أسفرت حتى سقوطها في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ يعرفون أساليب هذه السلطة في التصفيات والاغتيالات وتدمير وتخريب كل ما يقف بطريقها من اجل التسلط واحكام قبضتها على رقاب الناس، وكل العراقيين سمعوا واطلعوا على البرقية التي وجهها صدام الى كافة قيادات الحزب، والحرس الخاص، وفدائيي صدام والدوائر المرتبطة بهم يأمرهم بحرق، وتخريب، وتدمير كل ما تقع عليه أيديهم من شبكات الكهرباء، الماء، الماجري، الوزارات، الدوائر، المحطات، عقد الاتصالات والجسور. وذلك عند دخول قوات التحالف الى العراق. وهذه البرقية ليست بالأمر الجديد، فقد كنا نسمع من المسؤولين المتذمرين من السلطة مثل هذه الأوامر قبل الحرب. وكثيرا ما ردد صدام مقولته "إن الذي يريد حكم العراق غيري سيستلم أرضا بدون شعب!"، وأمام هذا الانفلات الأمني، والخراب الشامل، والرعب المستمر، الذي تثيره العصابات المنظمة الموغلة والمتمرسة بالاجرام والمدعومة من جهات مختلفة. أمام هذه المصائب الجسام يقف المواطن العراقي مذهولا متسائلا عن جريمة مكافحة الإرهاب؟!، مستهجنا هذه الفهاهة والتراخي في التعامل مع اخطر ملف يواجه المرحلة الجديدة ويطال البلد والعباد.

قوات الاحتلال تتحمل الوزر الأكبر حيث قصرت كثيرا في حفظ الحدود وتركت البلاد نهبا لكل من هب ودب

إن قوات الاحتلال تتحمل الوزر الأكبر، حيث قصرت كثيرا في حفظ الحدود، وترك البلاد نهبا لكل من هب ودب ورفعت يدها عن عصابات الاجرام والتطرف حتى استفحل أمرها، كما إن هذه القوات لم توفر المناخ المطلوب لعملية التغيير بما تضمه من تعقيدات سياسية، وفعاليات حساسة تمس حياة المواطن العراقي مباشرة مثل معالجة الخدمات العامة، وتوفير فرص العيش، لاحساسه بالتغيير الميداني ومقارنته بالفترة السابقة. والأهم من هذا وذلك إن قوات الاحتلال وقانون إدارة الدولة لم يؤسس ولحد الساعة سلطة قضائية جازمة بمستوى الحدث الهائل لعملية التغيير، وبقوة جادة تقف بوجه هذه الهجمة الإرهابية الشرسة. وبرغم الإجراءات التي قامت باتخاذها الحكومة المؤقتة، ومعالجة الأخطاء التي حصلت أيام الحاكم المدني "بريمر"، واعادة العمل بعقوبة الاعدام التي ألغاها الحاكم المذكور. إلا أن العمل بها بقي محدودا جدا وغير مجد فبرغم وجود محكمة جنايات مركزية، لكن النصوص بقيت عاجزة تماما عن التصدي للجرائم البشعة والحوادث المرعبة وبهذه الكثافة والمساحة. لذا أصبح من أشد اللزوميات إصدار قانون رادع بمقدوره احتواء مساحة الاجرام والقضاء على الزمر الضالة التي عاثت فسادا. مما حدا بالجمعية الوطنية أن تقر مشروع قانون مكافحة الارهاب والذي وإن جاء متاخرا لكن في حالة تطبيقه بجدية سيضع حدا لعمليات الاجرام التي صارت حدثا يوميا وعرقلة كل مراحل البناء والتغيير. والمتفحص لهذا القانون يجد فيه نصوصا تلبي حاجة الشعب وتعين السلطة القضائية، وتزجر المنحرفين والمتقتلين والمعتدين على أمن واستقرار المجتمع، وانزال القصاص العادل بمن تجاوز على دماء وأعراض وممتلكات الناس. حيث عرفت إحدى فقرات هذا القانون الجريمة الإرهابية: (أية جريمة تامة ترتكب لعمل إرهابي أو الشروع فيه أو التحريض عليه أو الاتفاق أو المساهمة في ارتكابه أو الترويج له أو تحبيذه أو طبع أو نشر أو حيازة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها وكانت تؤدي الى تجنيد العمل الإرهابي). وهذا النص من الوضوح والشمولية ما لا يدع مجالا للتأويل أو التضبيب أو الالتفاف لابعاد العقوبة عن المشاركين في العمل عن المشاركين في العمل الإرهابي حتى وإن كانوا مشجعين أو مروجين ولسد الباب بوجه التفسيرات الشخصية للإرهاب فقد وضعت مادة في هذا القانون عرفت الإرهاب بما يلي: (كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن فرد أو مجموعة أفراد يؤدي الى ايقاع الرعب بين الناس أو ترويعهم إذا كان من شأن ذلك الاخلال بالنظام أو تعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إيذاء الأشخاص أو تعريض حرياتهم أو حياتهم أو أمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والاملاك العامة والخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الطبيعية للخطر). ولما كان النظام العام المؤسس وفق دستور البلاد الدائم يفترض لاستقراره وفرض هيبته شرط وجود نصوص عقابية رادعة تمتلك شيئا من القسوة فلا بد من توفر عقوبات بمستوى عقوبة الاعدام حتى لا يستشري الاجرام وتشيع شريعة الغاب. ولذا فقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على مايلي: (يعاقب بالاعدام كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعية او هيئة أو منظمة أو مركزا أو جماعة أو عصابة أو تولى زعامة أو قيادة فيها لغرض ارتكاب أحد الأعمال الإرهابية المنصوص عليها في القانون ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال والمتحصلات وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لاستعماله فيها).

تفعيل قانون ردع الإرهاب يقتضي تطبيق نظرية الظروف الطارئة والحالات الاستثنائية

إن مثل هذا القانون الواضح، بحاجة الى سلطة صارمة تدعم تطبيقه وتفعيله بلا تردد ولا تهاون. مما يقتضي تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية وحالات الطوارئ والتي لا تتوانى عن اللجوء اليها دول متحضرة بلغت درجة النضوج السياسي وذلك حفاظا على التجربة الديمقراطية وحماية الأمن والمجتمع.

إنه لمن المؤسف والمثير للأسى أن يعلن القضاء العراقي عن عجزه في فرض سيادته على صعيد مكافحة الجريمة بعدما سيقت الى ساحته عصابات ضالعة بالجرم المثبت المشهود لتفلت بقدرة قادر من نيل العقاب العادل، والأدهى والأمر إن معظم القضايا التي صدر فيها الحكم بالاعدام لم يتم تنفيذها.

طال صبر العراقيين السرمدي. وأعتى حزنهم الأزلي. وبانتظارهم دولة القانون.. ينتظرون وقفة جدية لدحر الإرهاب الذي وصل أعتاب بيوتهم وصار يمثل التحدي الأخطر في عملية بناء العراق الجديد.

إلى من يهمه الأمر

حزمة من الأزمات العراقية

طلال فكتور/ كركوك

الكل يتذكر او على الأقل من الذين في أعمارنا أزمة الصواريخ النووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية في أواسط القرن الماضي. والذين لم يشهدوا تلك الإحداث من الشباب لابد وأنهم قد اطلعوا على مجرياتها من خلال ما نشر عنها في وسائل الأعلام. المهم.. تلك الأزمة كادت تعصف بالعالم وتحول الكرة الأرضية وسكانها المساكين الى رماد لو لا حنكة وحكمة بعض الأخيار الذين سارعوا لإنقاذ البشرية بتطويق تلك الأزمة بالسبل الدبلوماسية باذلين أقصى الجهود لإنهائها ورفع الأصابع عن الأزرار السحرية التي كادت أن تطلق تلك الصواريخ اللعينة. نعم أولئك الجنود المجهولون الذين أنقذوا البشرية من الهلاك الوشيك طوتهم صفحات الزمن وأصبحوا من المنسيين حالهم حال الكثير من الشخصيات التي كان لها الفضل الكبير في إنقاذ الإنسانية من الكثير من ألازمات والإمراض، وطورت امكانات الشعوب بكل الوسائل التي جعلت من الإنسان قيمة عليا في ارض الله الواسعة. ومن خلال هذه المقدمة البسيطة عن ذلك الحدث أود أن ادخل في موضوعي فأقول: لو قدر لأولئك الذين أشرفوا على حل أزمة الصواريخ المشار إليها أعلاه "رحمهم الله" أن ينهضوا من قبورهم بقدرة الخالق وأوكل إليهم حل أزمة او أزمات العراق مقابل منحهم العيش من جديد في هذه الدنيا بقدر أعمارهم السابقة!، واطلعوا على حيثيات الأزمات في العراق وأسبابها ودوافعها والنتائج التقديرية لها، لانتحروا انتحارا جماعيا وفضلوا الموت على الحياة!!، لأن الأزمات التي نمر بها في هذا البلد الجريح وفي هذا الزمن الرديء ستبدو حسب تقديرهم مستعصية ومزمنة ومن المستحيل وضع الحلول لها، لا سيما أن الأزمات العراقية المصنوعة في أرقى مطابخ ومصانع الغرب والتي يجري تجميعها في العراق لتخرج وعليها يافطة كبيرة تقول "MADE IN IRAQ" هي ليست أزمة واحدة بين طرفي نزاع كما حصل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية بل هي مجموعة او حزمة من الازمات بين أطراف نزاع كل المختلفين في هذا العالم، وقد اختير العراق ليكون حلبة او ساحة للصراع المحتدم بينها وليكن وقودها كل من حمل الجنسية العراقية، ولذلك كان القائمون على حل أزمة الصواريخ سيصابون بالجنون والهلوسة بعد ان كانوا فطاحل في ايامهم. أيها السيدات والسادة.. قد يقول قائل منكم "إن كاتب المقالة متشائم جدا وقد وصل حد اليأس من الذي يجري في بلده"، وانا هنا اقول كيف لا وانا اشهد معكم تلك الأزمات ولا ارى حلولا لها. ازمات في كل شيء، في الأمن.. في السياسة.. في الاقتصاد، في البانزين والنفط والغاز والكهرباء والخدمات الاخرى من تبليط الشوارع المتكسرة الى المجاري وشحة الماء الصافي والهواء النقي. والأخطر من كل تلك الأزمات ازمة الأخلاق والتصرفات الرديئة التي نشاهدها يوميا من بعض الجهلة وضعاف النفوس في الشارع والدائرة والمدرسة والسوق. كل ذلك وتريدون مني ان اكون متفائلا؟، وانا ادرك اني في بلد يطفو على بحيرة من النفط وعلى ارضه الخصبة تجري مياه اعظم نهرين في العالم وتاريخه يمتد الى آلاف السنين في اعماق التاريخ ويعيش شعبه العريق بهذا البؤس والألم والجراح التي تمزق الاجساد. والثروات التي تنهب على مرأى ومسمع الجميع؟. على أية حال.. رسالتي موجهة الى كل من يهمهم امرنا واقول لهم انقذونا من هذا الحريق الهائل والطوفان المدمر وجزاكم الله الف خير في الدنيا قبل الآخرة.. والسلام عليكم.

الهوية الوطنية.. هموم وهواجس عراقية

شكري عيسى شابو بارنجايا

دارت وتدور الأحداث في فلك ومسيرة هذا العراق العظيم وكأن العراقيين خرس وصم وبكم. لا حول ولا قوة لهم إلا بالله العلي العظيم لا يفقهون ما يدور حولهم من تغيرات وظروف ومآس آلت اليها الحال والبال منذ تأسيس العراق في العشرينات من القرن الماضي بقدوم التاج فيصل الأول ملكا عليهم ليقود هذا الشعب العظيم شعب الحضارات والتاريخ الموغل في القدم. وحفل ذلك التاريخ من عمر العراق بمآس كانت أشدها وطأة ما حدث عام ١٩٣٣ من مجازر دموية في أبشع جرعة شهدتها البلاد في تلك المرحلة ذهب ضحيتها ما يقارب "٥٠٠٠" مواطن "كلدوآشوري" والمعروفة بمذبحة "سميل" التاريخية ومن يومها يحتفل أبناء شعبنا بيوم الشهيد الكلدوآشوري ولازال يستذكر معالم هذه الجريمة النكراء بحق مواطنين أبرياء في ظل الانتداب البريطاني وبعد سنة واحدة فقط من اعلان استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم. وبعد مقتل الملك فيصل الثاني عام ١٩٥٨ وتحول البلد الى النظام الجمهوري كانت البلاد تدخل مرحلة جديدة واندلاع شرارة الحركة التحررية الكردية عام ١٩٦١ وما شهدته الساحة العراقية من القتال والعمليات العسكرية في حرب ضروس قتل جراءها المئات والآلاف من أبناء العراق وحرق وقصف المئات من القرى الآمنة والحرث والفشل ولم تلبث الأوضاع حتى قيام الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨ واستمرار الأعمال العسكرية والقتالية في شمال الوطن "كردستان" ومن ثم توقيع اتفاقية آذار ١٩٧٠. فاستتبت الأمور لبضع سنين ويعلن بعدها إبرام لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتستمر الأوضاع الداخلية من سيء الى أسوأ. والشعب العراقي يعيش دوامة التسلط البعثي الجائر والقرارات الشوفينية بحق أبناء البلد من "عرب وكرد وكلدواشوريين سريان وتركمان" وغيرهم ولم يهدأ بال النظام هذا إلا ويدخل البلاد في دوامة اشد وطأة وأقساها حين اجبر شيب وشباب وفتية العراق في طاحونة حرب دموية مع الجارة إيران في قادسيته المشؤومة لمدة ثمان سنوات واستمرار النظام في قراراته المارثونية غير المدروسة في تدمير البلاد والعباد بعمليات تجفيف الآهوار في الجنوب وعمليات الأنفال في الشمال وضرب حلبجة الشهيدة بالأسلحة الكيماوية المحرمة دوليا. ولم يكتف النظام بهذا القدر من الخراب وتدمير البلاد في آتون حرب طويلة ليقوم بعدها بنزوة وغزوه للجارة دولة الكويت نهاية آب عام ١٩٩٠ وليحتل هذا البلد الآمن وما جلبه من ويلات وحصار اقتصادي مفروض عليه من قبل العالم استمر عدة سنوات أنهك كاهل الوطن بالديون والفقر والمرض والتخلف في كافة النواحي. وبعد كل هذا كان العراقيون يأملون أن تتغير أوضاع البلد بعد أن ينتهي هذا الحصار الاقتصادي الجائر وينعمون بالخير والسلام والطمأنينة كالشعوب الأخرى. وهذا ما كان يدور في خلد كل عراقي. ولكن الأمور تطورت نحو الأسوأ والأسوأ من ذلك فاحتشدت الجيوش الأميركية والمتحالفة معها وتحتل العراق في عشرين يوما فقط ويسقط النظام في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وهنا توقفت باندهاش أنظار العراقيين في عجلة الزمن التاريخية لتسجيل مرحلة جديدة. مرحلة استتباب النظام والقوانين والحرية وإعطاء كل ذي حق حقه وزوال الخوف من رجل الأمن والمخابرات البشع الصورة. هنا توقفت عجلة الحياة لنتأمل في هيكل عراق جديد تقوده أميركا صاحبة الديمقراطيات والحريات العامة وحقوق الإنسان في العالم. لقد جاءت أميركا وأساطيلها تعبر المحيطات لتزيل نظاما دمويا لم يراع حقوق أبنائه وبالتالي ليهنأ شعبه بالخيرات وثروات البلاد التي بددها النظام السابق في نزواته وغزواته وحروبه. لتغير قوانين وأنظمة الحاكم المستبد ودستور البلاد المؤقت الى نظام ديمقراطي تعددي فدرالي ودستور دائم ليكون العراق مثال الديمقراطيات الجميلة في الشرق الأوسط. ومانحه للحقوق السياسية والثقافية والإدارية والاقتصادية لكل مكونات الشعب ومزهوة بالمساواة والعدالة والقانون ويكون القانون سيد البلاد وفوق كل شيء. لا إرهاب دولة ولا دولة إرهاب وعنف ولا فساد إداري يبدد المال العام. وليطمئن المواطن العادي وهو في عمله وفي طريقه وسفره وداخل مسكنه وحتى في غرفة منامه ينظر الى السماء الصافية ويعد النجوم واحدة بعد أخرى. ولنسأل ماذا حصل فعلا وحقيقة؟، هل حصل هذا الشيء قولا وعملا؟، إن الذي حصل لم يكن في الحسبان والتوقعات. فنحن نعلم إن الحريات لا تعطى مجانا والحقوق لا تأتي على طبق من الذهب. ولكن ألم يكن العراقي يستحق كل هذا بعدما أصابه من الأهوال والمصائب بعد إن عانى ما عانى من الآمرين؟. كان شعب العراق يستحق إن يحكمه رئيس عادل ووزير عادل ومسؤول عادل وشرطي عادل وعسكري ورجل أمن آمن. كل هؤلاء ينظرون الى أبناء شعبهم بعين عراقية واحدة وهوية وطنية واحدة دون النظر الى الشكل والملبس والمشرب. نتمنى أن لا نفقد الأمل في حكومة عراقية منتخبة لتعمل على إنهاء معاناة الشعب وتحسين ظروفهم ومستواهم المعاشي. فالتفريق ووضع الحواجز بين أبناء هذا الشعب وتهميش لهوية الوطن ستكون وبالا عسيرا على الجميع ولن يحصر غير خيبة الأمل والحسابات الخاسرة لا محالة. لذا فان من ينادي بالحرية والديمقراطية أو حتى أشباهها والمساواة والعدالة والقانون ليل نهار في شعاراته وأدبياته ونشراته وإعلامه وفضائياته أن يتواضع وينزل عن عليائه وليطبق شعاراته الوطنية وبرنامجه السياسي الذي يخدم مصلحة العراق والعراقيين يجمع ولا يفرق، يحتضن ولا يشتت يحن ولا يقسو، يطيب ولا يجرح، يحلم ويعلم بالحلم والصبر، ولا يفكر في مصلحته الخاصة فقط. لينعم الجميع بالاستقرار والأمن المنشودين ولينتهي العنف والإرهاب ويقضي على ظاهرة الفساد الإداري المستشرية في كثير من مرافق المسؤولية والدوائر الحكومية ولنبدأ الخطوة الأولى بأعمار البلد وليدخل نور الكهرباء دور المواطنين وتوفير الخبز والماء والوقود وإنشاء المعامل والمصانع وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية وتنشيط قطاعات التجارة والزراعة والصناعة والاقتصاد والاهتمام بالمرافق التربوية والتعليمية والطبية والجامعية وترسيخ مؤسسات الدولة القوية والحديثة والمتطورة وتلبية كافة حاجيات واحتياجات المواطن، ليستعيد العراق عافيته وقدرته من جديد حين لا نخاف شرطيا أو حرس وطني أو رجل الأمن والمخابرات والنهار يعانق الليل كأنه نهار دون خوف ورهبة من قنبلة أو عبوة ناسفة أو عصابة خطف وقتل وابتزاز. وبالتالي لنؤمن بالعراق الجديد ونؤمن بما جاء من اجل حكامنا الجدد والله في عون العراق والعراقيين.

في الصميم

أما آن للدولة أن تدعم "مهنة المتاعب"

سعدون الجميلي

ألم يحن الوقت بعد لتبدأ الجهات المسؤولة مراجعة واقعية بغية الإلتفاف الى ملف عالم الصحافة والصحفيين في العراق، ذلك العالم الذي يبحث عن الحقيقة أيا كانت مساربها لكي يقدمها لجمهور القراء على طبق من ذهب.

وأزاء الوصف الذي خرجت به احدى منظمات حماية الصحفيين العالمية، فإن العراق يحتل مكان الصدارة من ناحية الخطورة على الصحفيين من بين عدة دول تضمنها تقريرها، كون الأجواء التي يعمل بها الصحفيون بشكل عام والعراقيون بالأخص تمثل تهديدا حقيقيا لحياتهم عبر الإستهداف المبرمج لتصفيتهم لكونهم ينقلون الحقيقة التي ترضي أطرافا وتغيض أطرافا اخرى، ويبقى الدافع الأساس للصحفيين تقديم الحقيقة للقراء والوصول الى السبق الصحفي.

كما.. أزاحت تلك المنظمة الستار عن أن أكثر من "٦٠" صحفيا عراقيا أو يزيد كانوا قد قضوا خلال فترة تغطيتهم الأحداث ما بعد احتلال العراق عام "٢٠٠٣" بالإضافة الى عدد آخر من الصحفيين العرب والأجانب، وكان النصيب الأكبر من ذلك العدد قتل على أيدي القوات الأميركية عن طريق الخطأ كما يروجون لذلك.. والحقيقة أن بعضهم ماتوا مستهدفين خوفا من قيامهم بكشف البشاعة نتيجة الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي صاحبت عمليات قوات الإحتلال في أنحاء العراق كافة، دون أي واعز من ضمير أو محاسبة تصدر عربيا أو عالميا.

الأمر الذي جعل مهمة الصحفيين العراقيين أولا والعرب والأجانب ثانيا لتقديم الحقيقة للقراء أشبه بالمهمة العسيرة أو تكاد، وهذا ما يتقاطع والتوجه الدولي القاضي بضرورة فتح كل القنوات وبما يؤدي الى كشف الحقيقة كما هي للعالم، وقد يكون من المفيد التذكير: أن مهمة الصحفي لا تقل بأي حال من الأحوال عن مهمات المجتمع المدني الاخرى وكل في حقله، فالطبيب يبحث عن حقيقة مرض الإنسان بغية معالجته، والمهندس يهدف الحقيقة التي توصله الى أفضل بناء، والضابط يهدف الى حقيقة الدفاع عن الوطن وهكذا مع المهن الاخرى وتأتي مهمة الصحفي لتكمل تلك المهمات عبر تقديم الحقيقة لقطاعات الشعب كافة، ويزيد أن الصحفي يقع دائما ضمن دائرة الإستهداف المباشر من قبل أعداء الكلمة.

ولهذا كله كان الأولى بالحكومة.. وأجهزة الدولة المختلفة، ان تنظر بعين الرضا إلى الصحفيين العراقيين وهم يعملون تحت طائلة الأجواء المحترقة والتي تشكل خطورة بالغة على حياتهم.. وأن تعبر عن ذلك الرضا من خلال إتخاذ القرارات التي تدعم مسيرة الصحافة والصحفيين العراقيين ورد الإعتبار لنقابة "الصحفيين العراقيين" كونها احدى منظمات المجتمع المدني، وان تعمل على فك الحجز عن أموال النقابة بغية القيام بمهامها على أفضل وجه ولتوفر فرص عمل وعيش آمن تضمن لهم ولأسرهم مكابدة أعباء الحياة الجديدة التي أتت على كل أقواتهم وجعلتهم في نهاية سلم الإهتمام بالنسبة لموظفي الدولة.

أن الكرة الآن في ملعب الحكومة.. ذلك أنها المسؤولة عما يجري في العراق، وأن الحال التي وصل إليها الصحفيون العراقيون.. عبر إقفال كافة المنافذ في وجوههم يقع ضمن مسؤولية الدولة، فضآلة الرواتب وضعف المميزات وإلغاء التسهيلات وتوتر الأجواء التي يعملون فيها وبدون مخصصات خطورة، وعدم شرعنة القوانين الحكومية التي تهدف مد يد العون للصحفي وهو يقوم بواجباته الوطنية والأخلاقية، بالإضافة الى محاولة العديد من الأطراف إقصاء الصحفيين من الوصول الى الحقيقة أو الإستهزاء بالدور الذي يقومون به، ومنعهم من المشاركة مع الوفود العراقية الرسمية الذاهبة للخارج ومن خلال النقابة، كلها أعمال وتوجهات تدق أسفينا في نعش العمل الصحفي أو السلطة الرابعة كما يحلو للبعض تسميتها.

إن الحكومة وقطاعات الشعب المختلفة تدرك جيدا أن العمل الصحفي ليس كالوظائف التقليدية وأن الصحفي الملتزم والجيد.. قد حباه الله بنعمة الإبداع في الكتابة والتعبير عما يجول في الخواطر والحياة العملية بأروع الكلم.. كما أنه يجوب الشوارع ويدخل الدوائر والمؤسسات ويقابل هذا ويحاور ذاك، ويلج سوح المعارك، ويدخل صخب المعامل، ويعبر الحدود أملا بالوصول الى الحقيقة، وهذا هو الفرق بينه وبين العمل الوظيفي التقليدي.. مع احترامنا للأدوار التي يقوم بها موظفو الدولة.. ولكن شتان بين الإثنين.

وتأسيسا على ما ورد أعلاه.. فإنه ينبغي على الحكومة ان تعمل على إصدار قانون خاص "برواتب وتقاعد الصحفيين" لا يجوز مقارنته بقوانين "الرواتب والتقاعد" بالنسبة لباقي الموظفين على ان تكون إحدى سماته سد الحاجة المادية الضرورية التي تؤمن حياة الصحفي وأسرته، بالإضافة الى حاجته بالظهور بالمظهر الأنيق واللائق أمام فئات المجتمع إن كان الرسمي منها أو الإجتماعي.. وان توفر له الإمكانيات المادية المعتدلة لسد إحتياجاته في العمل الصحفي وسد نفقات عائلته حتما لأنه بعيد عنها في أغلب الأحيان بغية الوصول للحقيقة. وأن على الحكومة ان تصدر القرارات والتعليمات التي من شأنها تخفيف عبء الأسعار ومستوى المعيشة للعاملين في الصحافة، عبر تقديم التسهيلات والخصومات التي تقدمها الدولة والمؤسسات والدوائر التابعة لها وكلا حسب اختصاصه، وان تشرع القوانين التي تلغي حق أية جهة بحجب رواتب الصحفيين، وان تعمل على تجهيز مجمعات سكنية خاصة بالصحفيين تليق بدورهم الريادي في الحياة، الأمر الذي يحفزهم على مواصلة الإبداع وخدمة الحقيقة، رغم أنهم في مهنة أقل ما يقال عنها أنها "مهنة المتاعب".